البلد	الجهاز	سنة التقرير	هدف التنمية المستدامة البيئية	الغاية	موضوع المهمة الرقابية
المملكة الأردنية الهاشمية	ديوان المحاسبة الاردني	2022	الهدف (SDG 15) الحياة في البر	حماية النظم الإيكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ووقف فقدان التنوع الحيوي.	تقييم أداء إدارة حماية الحياة البرية (المحميات الطبيعية).

طبيعة المهمة الرقابية	دواعي البرمجة والأهداف
-الاستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي للهدف (SDG 15). -تقييم البرامج والانشطة المنفذة والمتعلقة بالتنوع الحيوي بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة	**السياق العام لإنجاز المهمة:** اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمحميات ومتابعة البرامج والخطط الخاصة بوزارة البيئة والجهات ذات العلاقة. **أهداف المهمة:** التحقق من دور وزارة البيئة والجهات ذات العلاقة في حماية النظم الإيكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ووقف فقدان التنوع الحيوي. **فترة التدقيق:** (2018-2021). **الأسئلة الرقابية:** - هل حققت الاجراءات والعمليات المنفذة من قبل وزارة البيئة والجهات ذات العلاقة في تحقيق الهدف (SDG 15) الحياة في البر. - هل تم الاستغلال الامثل للموارد المتاحة في التخطيط الفعال لإدارة المحميات؟ - هل المهام المنفذة في إدارة المحميات مطابقة لمستوى الجودة المطلوب وتحقق الأهداف المنشودة؟ **محاور التدقيق:** الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات لكل من وزارة البيئة، وزارة الزراعة والمحميات التابعة للجمعية الملكية لحماية الطبيعية بموضوع حماية الحياة البرية. **منهجية التدقيق:** - الاطلاع على التشريعات والبيانات والمعلومات ذات الصلة، الخطة الإستراتيجية، تقييم إدارة المخاطر. - اجراء الزيارات الميدانية ومقابلة الموظفين والمسؤولين المعنيين بهدف الاطلاع على إجراءات العمل المنفذة وبرامج الرقابة والتحقق من الالتزام بأطر العمل البيئي المعتمدة. - تجميع الملاحظات الأولية التي توصل لها فريق العمل واعداد التقرير الاولي المتعلق بالمهمة ثم مناقشة مع المعنيين في الجهة الخاضعة للرقابة. - اصدار التقرير بصورته النهائية متضمناً الملاحظات والتوصيات.

أهم الملاحظات والنتائج	التوصيات	الأثر
أهم الملاحظات والنتائج: - عدم اصدار التشريعات الناظمة لإدارة المحميات الطبيعية وحماية الحياة البرية. - عدم تحديث واعتماد تقرير الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية. - عدم وجود معايير موحدة للنسب المعيارية للأنماط البيئية وحماية المناطق حسب معايير الاتحاد الدولي لصون الطبيعة للأنماط البيئية. - عدم قيام وزارة البيئة بإقرار الخطط الإدارية الخاصة بالمحميات الطبيعية والمعدة من الجمعية الملكية لحماية الطبيعة. - عدم قيام وزارة البيئة بإعداد تقارير فنية مشتركة مع الجمعية لزيارات الميدانية للاطلاع على تنفيذ الخطط الإدارية للمحميات الطبيعية خلال الفترة (2018-2021). - عدم قيام وزارة البيئة بتسمية ضابط ارتباط مؤهل فنياً للعمل مع الجمعية لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بينهم. - عدم اشراك وزارة البيئة في اتفاقيات الجمعية ذات الصلة في إدارة المحميات الطبيعية والتنوع الحيوي. - عدم انجاز تقرير المراجعة الوطني الطوعي المتعلق بالهدف (SDG 15). - لم تتضمن الإستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع الحيوي للأعوام (2015-2021) موازنة تمويل للمشاريع ذات الأولوية لغايات تنفيذها وتحقيق مؤشرات الأداء الخاصة بها. - عدم وجود أسس معتمدة لتقييم فعالية إدارة مناطق المحميات بكافة انوعها. - عدم استغلال المخصصات المالية المرصودة في موازنة وزارة البيئة في تنفيذ مشاريع إدارة المحميات الطبية والتنوع الحيوي.	**التوصيات المرتبطة بأهم الملاحظات والنتائج:** - اصدار التشريعات الناظمة لإدارة المحميات الطبيعية وحماية الحياة البرية. - تحديث الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية. - وضع معايير موحدة لكل من نسب الأنماط البيئية وحماية المناطق وفقاً لمعايير الاتحاد الدولي لصون الطبيعة للأنماط البيئية. - إقرار الخطط الإدارية الخاصة بالمحميات الطبيعية والمعدة من الجمعية الملكية لحماية الطبيعة. - اعداد برامج الزيارات الميدانية لتقييم فاعلية تطبيق الخطط الإدارية في المحميات الطبيعية واعداد تقارير فنية مشتركة مع الجمعية. - تسمية ضابط ارتباط فني للعمل مع الجمعية لتنفيذ مذكرة التفاهم. - ضرورة اشراك وزارة البيئة في اتفاقيات الجمعية في إدارة المحميات الطبيعية والتنوع الحيوي ومتابعة تنفيذها. - اعداد تقرير المراجعة الوطني لتحقق من التقدم في تنفيذ الهدف (SDG 15) مع الأطراف ذات العلاقة. - وضع استراتيجية تمويل للمشاريع ذات الأولوية وغير المنفذة في الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع الحيوي للأعوام (2015-2021). - اعداد أسس معتمدة لتقييم فعالية إدارة المناطق المحميات وفق التشريعات الناظمة. - استغلال المخصصات المالية المرصودة في موازنة وزارة البيئة لتنفيذ مشاريع إدارة المحميات الطبيعية والتنوع الحيوي.	لم يتم قياس الأثر نظراً لكون التقرير قيد المتابعة لدى الجهة الخاضعة للرقابة

المدققة	المدقق	قائم بأعمال مدير مديرية رقابة الأداء والرقابة على البيئة
امل الخليلة	خالد الخريسات	د. سامي الفلاحات